Translator: Amal Mrissa

Link to Original Article : https://www.bbc.com/news/magazine-23810527

وجهة نظر: الدّيمقراطيّة والشّريعة الإسلاميّة

هَلْ تتحدّد هويّة الأمّة من خلال اللّغة و المجال الإقليميّ، أم من خلال الحزب الحاكم، أم من خلال الدّين [1] المهيمن؟ هكذا يتساءل روجر سكروتن.

إذا أردنا فهم ما يحدث في الشّرق الأوسط اليوم، وجبت علينا العودة إلى أواخر الحرب العالميّة الأولى. لقد تمّ تدمير الإمبراطوريّة النّمساويّة المجرّيّة، و من أطلال تلك الإمبراطوريّة، نشأت مجموعة من الدّول القوميّة.

لم تكن نشأة تلك الدّول القوميّة، التي ضمّت النّمسا، هنغاريا، رومانيا و تشيكوسلوفاكيا، نشأةً اعتباطيّة، فطالما عكست حدود تلك الدّول تاريخا طويلا من الانقسامات اللّغويّة و الدّينيّة و الثّقافيّة و الإثنيّة. و على الرّغم من أنّ توحيد تلك الدّول لم يدم لأكثر من عقديْن، فإنّ صعود الإيديولوجيّتين الإستعماريّتين النّازيّة و الإشتراكيّة قد كان سببا من أسبابِ هذا التّفكّك[2].

نعتبر اليوم تنظيم الدّول القوميّة في أوروبا الوسطى من المسلّمات. إنّها كيانات سياسيّة منظّمة تدير كلّاً منها حكوماتٌ مُنتخبة من قبل المواطنين.

عندما سقطت الإمبراطوريّة النّمساويّة-الهنغاريّة[3]، سقطت أيضا الإمبراطوريّة العثمانيّة التي طال نفوذها كامل الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا.

قام الحلفاء المنتصرون بتقسيم الإمبراطوريّة العثمانيّة إلى دول إقليميّة صغيرة، و لكن، لم يتمتّع بالدّيمقراطيّة-و إن كانت مؤقّتة- سوى عدد قليل من هذه الدّول. في الحقيقة، حكمت العديدَ من هذه الدّول الإقليميّة قبائلٌ، أو طوائفُ، أو عائلاتٌ ذات نفوذ، أوالعسكرُ. وغالبا ما تعرّضت القوى المعارضة للفئات الحاكمة إلى قمع عنيف، كما هو الحال في سوريا اليوم.

غالبا ما يفسّر النّاس الغياب النّسبيّ للدّيمقراطيّة في دول الشّرق الأوسط بأنّ تقسيم المناطق إلى الحدود الحاليّة لم تكن له أيّة علاقة بالولاءات السّابقة للشّعوب[4].

---

[1] أو المذهب

[2] تفكّك الامبراطوريّة النّمساويّة المجريّة

[3] تسمّى أيضا بالامبراطوريّة النّمساويّة المجرّيّة

لقد كان ذلك [5]فعّالا في حالات نادرة، فقد تمكّن الجنرال التّركي أتاتورك من الدّفاع عن عاصمة الإمبراطوريّة النّاطقة باللّغة التّركيّة و تحويلها إلى دولة حديثة على غرار الطّراز الأوروبيّ. يختلف الأمر في مناطق أخرى، إذ عرّف الكثيرون أنفسهم انطلاقا من خلفيّاتهم الدّينيّةِ و ليس الوطنيّةِ. لقد قال حسن البنّا، مؤسّس جماعة الإخوان المسلمين سنة 1928، متوجّها بالخطاب لأتباعه، إنّ توحيد المسلمين حول العالم في حدود دولة إسلاميّة فوق-قوميّة، أي دولة الخلافة، يجب أن يكون ضرورة قصوى و أولويّة يجب العمل عليْها.

من المتوقّع أنّ فرض حدود وطنيّة على أشخاص يعرّفون أنفسهم دينيّا يولّد فوضى شبيهة بتلك التي شهدها العراق، إذ طالما تنافس السّنّة و الشّيعة على الهيمنة (). و يمكن أي يولّد فوضى أعظم، كتلك التي تشهدها سوريا اليوم، إذ تمكّنت أقلّيّة مذهبيّة إسلاميّة، و هي العلويّة، من فرض السّيطرة على المجتمع السّوريّ منذ صعود أسرة بشّار الأسد إلى السّلطة.

و خلافا لذلك، فإنّنا، نحن الأوروبّيون، نميل أكثر إلى تعريف أنفسنا من النّاحية القوميّة، فنلاحظ مثلا أنّنا نسعى إلى الدّفاع عن الوطن مهما كان الصّراع. و حتّى و لو أمر الله بالقتال من أجل هدف آخر، أجبره حرصنا على تغيير رأيه. في الشّريعة الإسلاميّة، تُعتبر فكرة كهذه إثما، ذلك أنّ الإسلام قائم على الإيمان بأنّ الله قد وضع قانونا أبديّا، و أنّ على البشر أن يتّبعوه تمام الإتّباع، و هذا ما تعنيه كلمة الإسلام تماما: التّسليم و الإتّباع[6].

لقد كان الإسلام السّنّيّ الدّين الرّسميّ للعثمانيّين، و لم يكن أيّ مذهب إسلاميّ آخر مُعترفا به في الإمبراطوريّة العثمانيّة. و على الرّغم من وجود التّسامح تجاه مختلف المذاهب المسيحيّة وحتّى تجاه الزّرادشتيّين و اليهود، فإنّ الأساس الذي بُنيت عليه الإمبراطوريّة العثمانيّة خلال مئات السّنين قد كان قانون الشّريعة، و هو القانون المقدّس في الإسلام، و كان ذلك القانون المقدّس مدعوما بقانون مدنيّ و قانون محلّيّ ينظّم حياة الطّوائف[7] المرحّب بها في الإمبراطوريّة.

لقد ألغى أتاتورك نظام السّلطنة و أرسى قانونا مدنيّا جديدا شبيها بالقوانين[8] الأوروبّيّة، كما وضع دستورا منفصلا تماما عن الشّريعة الإسلاميّة و قام بحظر اللّباس الإسلاميّ بأنواعه، و منع تعدّد الزّوجاتِ وفرض نظاما تعليميّا علمانيّا، كما اعتبر أتاتورك الولاء للوطن التّركيّ واجبا أساسيّا لكلّ تركيّ، إذ كلّما وُضعت مسألة الولاء على المحكّ في أيّام الأزمة، أيّا كانت الأزمة، فلا يمكنك أن تعرّف بنفسك كمسلم قبل أن تعرّف نفسك أوّلا على أنّك

---

[4] الولاءات الإقليميّة

[5] تقسيم الحدود خلافا لولاءات الشّعب

[6] و السّلم أيضا

[7] في الغالب المسيحيّة أو اليهوديّة بدرجة أقلّ

[8] التّرجمة الأقرب إلى الانجليزيّة: الأنظمة. و لكن عبارة القوانين تناسب الجملة أكثر لأنّها تحيل إلى ما قبلها: قانونا شبيها

تركيّ. سمح أتاتورك ببيع الكحول حتّى يتسنّى للأتراك الاستمتاع بشتّى أنواعه احتفالا بالوضع الجديد[9]، و هو الوضع الذي اختاره لهم.

أعاد أتاتورك الانفتاح و الازدهار، و إن كانا نّسبيّينِ، إلى تركيا، و جعل منها دولة تليق بالعالم الحديث، إذ أضحت تركيا بلدا تعرّفه اللّغة و الانتماء الجغرافيّ بدلا عن الانتماء الحزبيّ و الطّائفيّ. سنة 1933، أصبح حقّ الانتخاب مكفولا للنّساء و الرّجال على حدّ سواء. و ما تزال تركيا تخضع لنظام قانونيّ يستمدّ سلطته من التّشريع البشريّ، و ليس الوحي الإلهي.

و في ذات الحين، تعتبر الأغلبيّة التّركيّة مسلمة، و تعيش هذه الأغلبيّة حنينا جليّا للحياة النّقيّة و الجميلة التي يصفها القرآن، و هذا ما يفسّر التّوتّر المتواصل بين الدّولة العلمانيّة و المشاعر الدّينيّة التي يسعى الشّعب إلى حمايتها و تبنّيها.

كان كمال أتاتورك على تمام العلم بهذا التّوتّر، و لذلك قام بتعيين الجيش وصيّا على الدّستور العلمانيّ للدّولة، كما فرض نظاما تعليميّا خاصّا بضبّاط الجيش بهدف توجيههم ضدّ ظلاميّة رجال الدّين و تعصّبهم. وجبت على الجيش حماية التّقدّم و الحداثة، ممّا يجعل روح الوطنيّة في قلوب النّاس تعلو على التّقوى و الإيمان.

تدخّل الجيش التّركيّ في مواقف عديدة طاعة لأوامر أتاتورك و دعما لمواقفه، إذ تولّى حكم الدّولة سنة 1980 عندما حاول الإتّحاد السّوفياتيّ جاهدا القضاء على الدّيمقراطيّة التّركيّة. ردّا على هذه المحاولة، سعى القوميّون و اليساريّون إلى التّصدّي للخطر السّوفياتيّ في الشّوارع. إضافة إلى هذا التّدخّل، أثبت الجيش التّركيّ قوّته في السّنوات الأخيرة إثر اتّخاذ حكومة رئيس الوزراء رجب أردوغان خطوة إلى الخلف [10]نحو القيم الإسلاميّة القديمة.

يعتبر حزب العدالة و التّنمية التّابع لأردوغان علمانيّا، إلّا أنّ أردوغان رجل تابع للشّعب و مسلم صادق[11] يؤمن بقداسة القرآن و ما يحمله من إرشادات ملهمة للبشر و صالحة للحياة البشريّة في كلّ زمان و مكان. و ليس أردوغان راضيا على الدّستور التّركيّ الذي يبجّل الوطنيّة على الإيمان، و الذي يجعل الجيش، لا المسجد، حارسا للنّظام الإجتماعيّ في البلد. لقد تعرّض عدد كبير من ضبّاط الجيش البارزين إلى المحاكمة بتهمة التّخريب، و بعضهم الآن محكوم عليه بالسّجن مدى الحياة.

---

[9] أي فصل الدّين عن الدّولة

[10] لا نعرف ما اذا كان التّعبير حكما شخصيّا. هل يعني بال"خلف" وحدة زمنيّة أم رجعيّة؟

[11] حكم شخصيّ

علت أصوات تستنكر تلك المحاكمات لاعتبارها تزييفا لقيم العدالة، و لكن من المحتمل أن يُتّهم أصحاب تلك الأصوات أنفسهم بالتّخريب، و عادة ما ينتهي الأمر بالصّحفيّين المعارضين لسياسات أردوغان في السّجن. كما تجد الصّحف المنتقدة لرئيس الوزراء نفسها عرضة لضرائب تعجيزيّة و غرامات كبيرة، و دائما ما يتمّ إخماد الاحتجاجات الشّعبيّة بأيّة قوّة كانت. الآن، أصبحت المعارضة في تركيا خطيرة[12].

إنّ الدّيمقراطيّة و الحرّيّة و حقوق الإنسان ليست واحدة، بل مبادئ ثلاثة منفصلة، وهذا ما يوضّحه المثال التّركيّ. يحظى أردوغان بعدد كبير من الأتباع، إذ دُعم بأغلبيّة ساحقة مكّنته من الفوز بالإنتخابات ثلاث مرّات، غير أنّ الحرّيّات الأساسيّة التي نسلّم بها قد تعرّضت للتّهديد، لا للحماية و التّعزيز.

يعتبر المثال المصريّ ذا علاقة أوثق بالفكرة[13]، إذ طالما سعى الإخوان المسلمون إلى تكوين حركة جماهيريّة تهدف إلى ترسيخ نفسها عن طريق الدّعم الشّعبيّ. إلّا أنّ قائد الحركة الأكثر نفوذا، السّيّد قطب، قد استنكر فكرة الدّولة العلمانيّة استنكارا تامّا و اعتبرها ضربا من ضروب الكفر، كما اعتبرها عصيانا لأمر الله خاصّة عبر تمريرها لقوانين ذات سلطة بشريّة فحسب. قام الرّئيس ناصر بإعدام السّيّد قطب إثر تولّيه زمام السّلطة خلال الإنقلاب العسكريّ.

و منذ ذلك الحين، لم يتوقّف الإخوان المسلمون و الجيش عن معارضة[14] لبعضهما البعض. تهدف جماعة الإخوان المسلمين إلى تشكيل حكومة شعبيّة، كما تمكّنت من الفوز بانتخابات ساهمت بطريقة أو بأخرى في إعادة قولبة مصر و تحويها إلى جمهوريّة إسلاميّة. لم تدافع الملصقات التي لوّح بها أنصار مرسي عن قيم الدّيمقراطيّة أو حقوق الإنسان، بل رفعت شعارات مماثلة لـ"نريد جميعا تطبيق الشّريعة"، إلّا أنّ الجيش أجاب بالرّفض قائلا" كلّا. البعض منّا فقط يريد تطبيق الشّريعة."

لماذا يصعب على دولة حديثة إذن تطبيق حكم قائم على الشّريعة الإسلاميّة؟ تختلف وجهات النّظر حول هذه القضيّة المثيرة للجدل.

سأقدّم لكم وجهة نظري الخاصّة. إنّ أوّل مدارس الفقه الإسلاميّ التي بُنيت في المدينة المنوّرة خلال ازدهار حكم النّبيّ قد سمحت لفقهاء الدّين بتكييف القانون مع احتياجات المجتمع المتغيّرة، و ذلك عن طريق أساس فكريّ يُعرف بالاجتهاد، أو الجهد[15]. و لكن يبدو

---

[12] خطيرة على المعارضين و الحكومة على حدّ سواء

[13] فكرة تهديد الحرّيات الشّخصيّة

[14] التّرجمة المباشرة: التّصدّي. و لكن التّرجمة الأصحّ هي: معارضة، لأنّ التّصدّي يحتمل هجوما جسديّا مباشرا

[15] نادرة الاستعمال

أنّ القرن الثّامن قد مثّل نهاية الإجتهاد، اذ تمّ اعتماده في المدرسة الدّينيّة المهيمنة [16]آنذاك، و تمّ التّسليم بتسوية جميع المسائل المهمّة، عندها، أُغلق باب الاجتهاد.

و لهذا، فإنّ محاولة تطبيق نظام الشّريعة اليوم قد تؤدّي إلى [17]فرض قانون قد ولّى زمانه و انتهت صلاحيّته منذ مئات السّنين، إذ كانت الشّريعة مصمّمة[18] لمجموعة بشريّة معيّنة، و لم تعد تلك المجموعة موجودة اليوم. و لذلك، من المحتمل أن يعجز نظام الشّريعة الإسلاميّة عن مواكبة تحوّلات الحصر و الحياة البشريّة. باختصار: يبقى النّظام العلمانيّ قادرا على التّكيّف مع تغيّرات الحياة و المجتمعات، و أمّا القانون الدّينيّ، فلا يقدر على تحمّل هذه التّغيّرات و مواكبتها.

و لأنّ الشّريعة لم تقدر على التّكيّف، فإنّ لا أحد يعرف تمام المعرفة ما تقوله الشّريعة. هل تأمرنا برجم الزّناة حتّى الموت؟ يجيب البعض بالإيجاب، و يجيب البعض الآخر بالرّفض. هل تأمرنا بتحريم نسب الفائدة في استثمار الأموال؟ يجيب البعض بنعم، و يجيب البعض الآخر بلا.

عندما ينزل الله القوانين، تصبح تلك القوانين غامضة غموض الله نفسه. و حين نصنع نحن القوانين لتناسب أهدافنا، فنعلم جيّدا ما تعنيه تلك القوانين. يبقى السّؤال الوحيد الذي يستحقّ الطّرح إذن:" من نحن؟" كيف نعرّف بأنفسنا بطريقة قادرة على التّوفيق بين الانتخابات الدّيمقراطيّة و المعارضة الحقيقيّة و الحقوق الفرديّة؟ هذا هو أهمّ سؤال يواجهه الغرب اليوم، حسي رأيي، و هو مهمّ لأنّنا نحن أيضا نقدّم له إجابات خاطئة، و هذا ما سأتحدّث عنه الأسبوع القادم.

[16] مدرسة السّلف الصّالح